The Problematic of Building the Nation state in Iraq after 2003
(A philosophical study)

Dr. Qais Nasir Raha
Basra and Arab Gulf Studies Center
The University of Basrah

Abstract:

The study aims to discuss form of the Iraqi state after 2003, and its relationship with identity, Through discussion of the nation state and the sovereignty of one identity or a multi-national state. The issue of Iraqi identity has become a focal point in the Iraqi debate after 2003, when the nation state ended, and the emergence of groups identities. The questions that the research seeks to answer, the following: Does the Iraqi state return to the pre-2003 model of the nation state? or according to the model of the multi-national state as after 2003? these questions are the starting point of this study. In conclusion, that in Iraq after 2003, constitutionally declared the end of the nation state but its culture is still prevalent.

Key words:

Iraq, Nation state, multi-national state, identity .

المنارة للاستشارات
www.mar

اشكالية بناء الدولة الأمة في العراق مابعد ٢٠٠٣م
(دراسة فلسفية)

م.د. قيس ناصر راهي

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

المستخلص:-

سعى الباحث في هذه الدراسة إلى مناقشة شكل الدولة العراقية مابعد عام ٢٠٠٣م وعلاقته بالهوية-مع التأكيد على إن سؤال الهوية بحاجة إلى بحثٍ مستقل وهذا ما اشتغل عليه الباحث في دراسة اخرى-، سواءً أكان مع القول بالدولة الأمة وسيادة الهوية الواحدة أم مع القول بالدولة متعددة الهويات. لقد اصبحت قضية الهويات العراقية نقطة محورية في الجدل العراقي مابعد عام ٢٠٠٣م، بعد تبخر الدولة الأمة، وظهور سريع للهويات الجماعاتية، فصورة العراق تمثلت من خلال الجماعات الثقافية، ولا يوجد فيه مكون يمكنه تشكيل الهوية العراقية. ومن ضمن الأسئلة التي يسعى البحث للاجابة عنها، هي: هل تعود الدولة العراقية إلى نموذج الدولة الأمة ماقبل ٢٠٠٣م ومشكلاته الاقصائية وتشكله وفق رؤية جماعة واحدة؟ وهذا ماسيتبين من خلال البحث، أو هل تشتغل وفق القول بالتعدد الذي انتج التشظي في الدولة العراقية مابعد ٢٠٠٣م؟ وهذه الأسئلة هي منطلق دراسة هذا البحث الموسوم بإشكالية بناء الدولة الأمة في العراق مابعد ٢٠٠٣م (دراسة فلسفية) . والنتيجة التي توصل لها يمكن تلخيصها بالقول أن في العراق مابعد عام ٢٠٠٣م، دستوريا أُعلن نهاية الدولة الأمة لكن ثقافتها مازالت سائدة.

المنارة للاستشارات

www.mar

المقدمة:-

إن القضايا الراهنة وما يحيط بالانسان من مشكلات متجددة، ولاسيما السياسية منها، تفرض على المهتمين بالشأن الفلسفي مناقشتها على وفق ما ينبغي أن تكون عليه تلك القضايا أو ما هو ممكن، فضلاً عن محاولة تقديم رؤية بديلة، إن فشلت الرؤى الأخرى. وفي هذا السياق، يمكن القول أن موضوعات الفلسفة وبشكل خاص الفلسفة السياسية تُحدد موضوعاتها من خلال النظرية المعيارية، إذ اليوم أغلب الاشتغالات الفلسفية السياسية تنطلق من هذه النظرية، على وفق ما ينبغي وما هو ممكن، وإذا لم يواكب المهتمون بالشأن الفلسفي السياسي الموضوعات المتعلقة بواقعهم ستكون النتيجة عودة الادعاء بعدم جدوى دراسة الفلسفة السياسية كما حصل في منتصف وبداية القرن العشرين، فضلاً عن ذلك هناك العديد من الأسئلة المطروحة التي بحاجة لإجابات فلسفية لما يتمتع به التفكير الفلسفي من رؤية عميقة وشاملة ودقيقة .

سعى الباحث في هذه الدراسة إلى مناقشة شكل الدولة العراقية مابعد عام ٢٠٠٣م وعلاقته بالهوية-مع التأكيد على إن سؤال الهوية بحاجة إلى بحثٍ مستقل وهذا ما اشتغل عليه الباحث في دراسة اخرى-، سواءً أكان مع القول بالدولة الأمة وسيادة الهوية الواحدة أم مع القول بالدولة متعددة الهويات. لقد اصبحت قضية الهويات العراقية نقطة محورية في الجدل العراقي مابعد عام ٢٠٠٣م، بعد نهاية الدولة الأمة، وظهور سريع للهويات الجماعاتية، إذ إن صورة العراق تمثلت من خلال الجماعات الثقافية، ولا يوجد فيه مكون يمكنه تشكيل الهوية العراقية. وهذه النظرة تتهم بأنها نظرة تجزيئية، تقسيمية تفتيتية تختزل العراق إلى هويات متعددة، وليست هوية شمولية عراقية في دولة موحدة، ولكن بالمقابل من هذا القول هل تعود الدولة العراقية إلى نموذج الدولة الأمة ماقبل ٢٠٠٣م ومشكلاته الاقصائية وتشكله وفق رؤية جماعة واحدة؟ وهذا ماسيتبين من خلال البحث، أو هل تشتغل وفق القول بالتعدد الذي انتج التشظي في الدولة العراقية مابعد ٢٠٠٣م؟ وهذه الأسئلة هي منطلق دراسة هذا البحث الموسوم بإشكالية بناء الدولة الأمة في العراق مابعد ٢٠٠٣م (دراسة فلسفية) .

المنارة للاستشارات
www.mar

ومن الواجب القول أننا جزء من واقع عالمي يتمثل بإنفجار للهويات الثقافية للجماعات كافة وليس على مستوى العراق فحسب، فاغلب دول العالم تعيش هذه الحالة اليوم، لكن لماذا أصبح التفكير في الأمم على قدر من الاهمية في عالمنا اليوم؟ ومن الأهمية هنا الاشارة إلى إن البحث لا يدعي التفرُد بدراسة الموضوع، فالدولة الأمة في العراق ما قبل عام٢٠٠٣ م، قد دُرست من باحثين غرب لعل من أبرزهم اريك دافيس(*Erik Davis*) في كتابه الموسوم (مذكرات دولة، السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث) الذي اهتم بالعراق من بين الدول العربية المنتجة للنفط كمثال فيما يتعلق بكيفية استخدام الذاكرة التاريخية لبناء الدولة الأمة، وفيما يتعلق بالآليات التي تجندها الدولة في محاولة السيطرة على الذاكرة التاريخية وفق إنموذج الدولة العراقية ماقبل ٢٠٠٣عام م. كذلك دراسة توبي دوج *(Toby Dodge)* المعنونة اختراع العراق، ودراسة حسن العلوي الشيعة والدولة القومية، فضلاً عن دراسات اخرى اهتمت بحقبة ماقبل ٢٠٠٣م، وبعد هذا التاريخ قدم كرمانج شيركو دراسة مهمة معنونة بالهوية والأمة في العراق فيها تفصيلات عن ما بعد ٢٠٠٣م، لكن التفصيلات التي قدمها قد اضاعت الرؤية العلمية وفق منهج تاريخي وصفي له هدف ايديولوجي مع عدم انكار لجهده العلمي .

سعى الباحث في دراسته إلى توظيف ادوات البحث الفلسفي ولم يعمل على التفاصيل كما هو حال بعض المجالات المعرفية الأخرى والدراسات السابقة الذكر، بقدر ما يحاول الافادة من تلك المجالات لايجاد رؤية فلسفية تعالج الموضوع المطروح للدراسة، فهل تعتمد الدولة العراقية على انموذج الدولة الأمة مع تأكيد القول على فشله ماقبل عام ٢٠٠٣؟ وهذا ما شكل محوراً كبيراً في هذه الدراسة، أو يشتغل وفق انموذج الدولة المتعددة مثلما اقره الدستور العراقي ٢٠٠٥م بالافادة من ادوات الدولة الأمة وليس سياستها من أجل تشكيل دولة عراقية تحافظ على مكوناتها وفي الوقت نفسه لا تعمل على تشظيها؟ وهذه هي احدى اشكاليات الدراسة، وهذا ما دفع الباحث للوقوف عند مفهوم الدولة الأمة والتجربة العراقية مع الدولة الأمة ماقبل عام ٢٠٠٣م، فضلاً عن اشتغال الدولة العراقية مابعد عام ٢٠٠٣م وفق انموذج الدولة

المنارة للاستشارات
www.mar

المتعددة بذهنية الدولة الأمة وهيمنة جماعة على جماعة اخرى، فضلاً عن تسليط الضوء على دراسة حُلم الكُرد بتشكيل دولتهم الأمة على وفق النظرية الفلسفية السياسية المعاصرة .

أولاً- مفهوم الدولة الأمة:-

مع وجود الاختلاف في تحديد بداية تشكل الأمم وامتدادتها التاريخية، وحتى اختلاف دلالتها احياناً، إلا إن الدولة الأمة، عادة، ما يتفق على تشكلها في العصر الحديث. وقد اصبحت لفظة الأمة (nation) مترابطة مع مفهوم الدولة الأمة إلى درجة لا يمكن معها الفصل بينهما، بل إن مفهوم الدولة الأمة قد يبدو فيه نوع من الاطناب وفق رأي احد المختصين[١]. وإن الدولة الأمة ولاسيما الدولة الأمة الحديثة هي اختراع تاريخي حديث نسبياً، إذ إن معظم الناس لم يشاركوا قط في أي نوع من الدولة ولم يحددوا واحدة منها، وعلى الرغم من الحديث عن دولة أمة لكن لابد من الفصل بين الاثنين أي الدولة والأمة، فالهويات الثقافية للأمة لا تتزامن بالضرورة مع حدود الدولة[٢]، وتعني في أحد جوانبها عملية ربط وجود الأمة بتشكل الدولة وهذا يؤدي إلى عدم وجود أمة من دون دولة، إذ إن الأخيرة تسعى لتشكيل هوية قومية للأمة الواحدة[٣]. وللوقوف أكثر عند هذا المفهوم سيتم تناول مفهوم الأمة والقومية بوصفهما أداتين لانتاج الدولة الأمة .

أ- مفهوم الأمة:-

في القرن الثاني عشر كان مفهوم الأمة يحيل إلى رابطة مسقط الرأس والأصل واللغة والثقافة[٤] "وقد جرى استعمال كلمة الأمة منذ القرن الثالث عشر وهي تتحدر من الأصل اللاتيني (nasci) بمعنى أن يولد، ويشير اللفظ (nation) إلى مجموعة من الناس يتحدون في المولد أو مكان الميلاد، ولذلك توحى الكلمة في استعمالها الأصلي بجنس من البشر أو بمجموعة عرقية، دون أن تكون لها دلالة سياسية. ولم تكتسب الكلمة أية دلالات سياسية حتى أوآخر القرن الثامن عشر، حينما بدأ تصنيف الافراد والجماعات إلى قوميات "[٥] .

المنارة للاستشارات
www.mar

ووفق رأي ماكس فيبر(Max Weber) :" إن المعنى المقصود من مصطلح أمة واحدة يكمن في السياسة. ويمكن تعريف مفهوم الأمة بأنها مجتمع تربطه المشاعر نفسها التي تعبر عن نفسها على نحو خاص، أي إن الأمة مجتمع قادر على انتاج دولة خاصة به"[٦]. وكذلك يمكن القول:"إن الأمم كالاجناس، اشياء أوجدتها الطبيعة، ومن ثم فهي أشياء أزلية وأصلية، أو أساسية. ونلاحظ إن الأمم قد تظهر وتختفى، ولكن الاصطلاح نفسه (الأمة) كمقولة وجماعة تاريخية، اصطلاح سرمدي أو ازلي، مُعطى تاريخي يمكن تتبع جذوره وملامحه في طبيعة الانسان البيولوجية نفسها"[٧]. وهناك رأي مشهور لـ بندكت اندرسون(*Anderson Benedict*)عن الأمة يقول فيه:"الأمة هي جماعة سياسية متخيلة، حيث يشمل التخيل إنها محددة وسيدة اصلاً، وهي متخيلة لأن أفراد أية أمة، بما فيها أصغر الأمم، لن يمكنهم قط أن يعرفوا معظم نظرائهم، أو أن يلتقوهم، أو حتى يسمعوا بهم"[٨] .

وفي البحث عن نواة الأمة يقول ميشيل فوكو*(Michel Foucault)*:"أين نجد اذن النواة التاريخية للأمة؟ في الشعب، وفي الشعب فقط. الشعب وحده هو الشرط التاريخي لوجود الأمة"[٩]، لكن في المقابل هناك من يدعو إلى التمييز بين الأمة والشعب عند تناول موضوع الدولة الحديثة، التي ساهمت في دعم الأمة وصعودها من أجل سيادة الدولة، ولابد من الاشارة إلى أن الحاجة إلى هذا التمييز المفاهيمي بين الأمة والشعب جاء للحد من صلاحية الدولة، وبعبارة أخرى لا يوحي الاستعمال المفاهيمي العادي في اللغة الانجليزية أو أية لغة أخرى للتمييز بين الشعب والأمة، ويتم استعمال مفردتي الأمة والشعب بالتبادل لوصف هذين الشكلين من عضوية الجماعة[١٠].

وفي هذا السياق لابد من طرح السؤال الآتي: هل القومية هي من تصنع الأمة أم الأمة هي من تصنع القومية؟ وهنا يتفق اغلب الباحثين إن الأمم موجودة وإن كان استعمالها مع القرن الثالث أو الثاني عشر، لكن القومية هي من ساهمت بصناعة الأمة، وهناك رأي يقول إن الأمة أسبق من القومية وهذا ما تم ذكره سابقاً، ولمناقشة الموضوع باستفاضة أكثر لابد من طرح سؤال ما القومية؟

المنارة للاستشارات
www.mar

ب- القومية:-

ينبغي التفكير بالأمم من خلال القول بأنها جملة من الممارسات القومية، وتكوينات مؤسسية وثقافية وسياسية، أحداث بعينها تتجلى فيها القومية، ويجب تحرير مفهوم الأمة من جملة الخصائص الواقعية التي التصقت به، ونكف عن التفكير في الأمم دون القومية، ونبدأ في التفكير عن القومية دون الأمم[١١]، وهذا يعني وجود فصل بين القومية وتشكل الأمم، والقول السابق يحاول الفصل بين الأمة والقومية، لأن القومية تشوه ثقافة الأمة، ربما من خلال رؤيتها الاقصائية للأمم الاخرى.

وتوجد مجموعة من التعريفات لأبرز من اهتم بالقومية في الدراسات المعاصرة، ومن الواجب الوقوف عندها من جملتها: تعريف انتوني سميث *(Anthony Smith)* بإنها حركة ايديولجية تعود إلى اوآخر القرن الثامن عشر، وقبل الثورة الفرنسية كانت الافكار القومية غامضة، مع التاكيد على استقلالية الأمم المتميزة ثقافيا[١٢]. أما ارنيست جيلنر (Ernest Giellner)فيقول: "إن القومية هي في المقام الأول مبدأ سياسي يرى أن السياسة يجب أن تكون وحدة وطنية منسجمة، وباختصار، إن القومية هي نظرية للشرعية السياسية، التي تدعي أن الحدود العرقية لا تتقاطع مع السياسية، وعلى وجه الخصوص، إن الحدود العرقية ضمن دولة معينة"[١٣]. ويبين احد الباحثين إنه خلال القرن الثامن عشر تم خلق مجتمع قومي مشترك يجمع اصحاب اللغة المشتركة والدين والتاريج وبقية الجوانب الثقافية، وبحلول منتصف القرن الثامن عشر، فإن المثقفين في جميع انحاء اوربا تقريبا عرفوا القومية بأنها القيمة الاعلى للانسان ومصدر كل خير، واصبحت ايديولوجيا بحد ذاتها، واختراع أمة بحد ذاته يتطلب عملاً فكرياً لابد منه من خلال مجموعة من الادب القومي والمهرجانات، وكذلك الاكثر اهمية تمييز الثقافة القومية عن الثقافات الأخرى داخل الدولة ، والنتيجة إن مهمة اختراع الأمة تقع على عاتق المثقفين من ثم نقلها إلى الناس[١٤] .

فضلا عما تم ذكره هناك رؤى أخرى للقومية متمثلة بالقول:" بأن الأمة هي المبدأ المركزي للتنظيم السياسي، ولذلك تقوم على افتراضين مركزيين. أولهما، إن الجنس البشري ينقسم

المنارة للاستشارات
www.mar

طبيعياً إلى أمم متمايزة، وثانيهما إن الأمة أكثر وحدة ملائمة، وربما الوحدة الوحيدة الشرعية للحكم السياسي"[١٥]، فضلاً عن القول بأن"القومية حالة عقلية نفسية تتميز بولاء الفرد المطلق للأمة. وتشمل هذه الحالة شعور داخلي بعظمة هذه الأمة وتفوقها على الأمم الاخرى"[١٦] وإن الاعتقاد الاساس للقومية هو أن الأمة تمثل المبدأ القومي الرئيس للتنظيم السياسي[١٧] .

ويتبين مما تم ذكره، إن الأمم موجودة لكن الذي حدث هو ربط الأمة بالسياسة من دعاة القومية، وفي هذا المقام من المشروع طرح السؤال الآتي: هل يوجد موقف فلسفي من ذلك؟

ج- الموقف الفلسفي من القومية:-

تعاني القومية ندرة خطيرة في التفكير الفلسفي عن آثارها المعيارية، ربما يعد أندرسون اكثر جرأة في اشارته إلى هذا الموضوع، ففي كتابه الجماعات المتخيلة، الذي اشار فيه إلى تناقض السلطة السياسية وخطاب القومية وإن القومية تمتاز بفقرها الفلسفي فليس لديها فلاسفة كبار أمثال هوبز*(Hobbes)*، وماركس*(Marx)*[١٨]، بينما يقف وراء الفكر القومي فختة(Fichte)، ومتزيني(Mazzini) وغيرهم، وهنا يقصد إن فختة ومتزيني وحتى هيردر(Herder) لا يمكن مقارنتهم مع هوبز وماركس وإن كان هناك تصنيف للفلاسفة فيمكن وصف هوبز وماركس بأنهم فلاسفة من الدرجة الأولى ومتزيني والآخرين من الدرجة الثانية، ولكن من باب الانصاف إن فختة لم يُنظّر للقومية بقدر ما نظّر لاستنهاض الشعب الالماني بعد احتلال المانيا من فرنسا فحاول ايجاد قضايا توحد الشعب وفي الوقت ذاته يستنهضه من حالة اليأس التي وصل إليها في ظل الاحتلال، وبالتالي هذا الأمر يجعل منه المفكر القريب من واقعه .

اذن خير نموذج لخطاب القومية هو فيخته وهيردر ففي خطابات الأول -أي فختة- الموسومة بـ خطابات إلى الأمة الالمانية، اثناء هزيمة المانيا أمام انتصارات نابليون(*Napoleon*) (١٨٠٧م)، من خلال تطويره لنظرية الوحدة الأصيلة للشعب، مناقشاً العلاقة التي حددها كانط (Kant) بين الحق والأخلاق، إلى الاشكالية التاريخية – الثقافية التي ستضع اللغة أولاً وقبل كل شيء، في قلب مشكلة الوحدة والهوية الوطنيتين، وليس

المنارة للاستشارات
www.mar

التاريخ أو الجغرافية الطبيعية[١٩]. أما عن هيردر" فقد سيطر عليه اعتقاد مفاده أن الحاجات الأساسية للانسان تشتمل على حاجته للانتماء إلى جماعة، التي لا تقل أساسية عن حاجته للغذاء أو الانجاب أو الاتصال"[٢٠]. وفي السنوات الأولى من الحقبة القومية، كان هيردر يرى إن تقسيم العالم إلى أمم يعدّ الخطوة الاولى الضرورية نحو انسانية عالمية[٢١] .

وقد تأكدت اهمية الوعي القومي مع فيخته وهيردر ولاسيما في المانيا، إذ سلطا الضوء على ما يعتقدوا إنه يمثل تميزاً وتفوقاً للثقافة الجرمانية، بالمقارنة مع افكار الثورة الفرنسية، فقد آمن هيردر إن كل أمة تملك الروح القومية التي تزود الشعب بقدرته الابداعية، لذلك يتركز دور القومية في ايقاظ الوعي والتقدير لثقافة الأمة وتقاليدها[٢٢]. ويمكن أن تفهم خطابات فخته بأنها حماسية أي إن الهوية الالمانية غير مرتبطة بالأرض التي فقدت، إنما مرتبطة باللغة، وبالنتيجة يمكن توظيف اللغة لاستنهاض الأمكانيات القومية للفرد الالماني من أجل تحرير بلده وبناء دولته[٢٣]. وإن رأي فخته بأن الأمم- أو الجماعات اللغوية- يجب أن تتمتع بالاستقلالية في تحديد مصائرها، كانت من العوامل التي دفعت بالقومية إلى التواجد على مسرح العالم، وعملت في الوقت نفسه على انحسار شأن المجتمعات التقليدية المتكئة على بنية الأسرة، أو الجوار، أو حتى العقيدة، وكان المهمشون-الذين تمردوا على سلطة الاب وتبنوا الايديولوجية القومية- قد انتقلوا من المجتمعات التقليدية إلى الحداثة التي اتى بها عصر الاستنارة[٢٤]، وبهذا يمكن القول إن القومية قد استثمرت عناصر تماسك الأمة من اجل استنهاضها لكن السيء في القومية هو القول بتمييز أو سيادة امة على أمة اخرى، وهذا ما حصل مع الفاشية والنازية ونماذج أخرى من النظم الشمولية .

ومن الواجب القول بأن الفكرة القائلة بأن المسألة القومية قد تم حلها مجرد وهم، فقد عادت الدعاوى القومية وانبعثت من جديد بين مؤيد ومعارض بعد نهاية الحرب الباردة، وكان يتقدمها دعم ديمقراطي كاسح[٢٥]، وهذا ما نلمسه من خلال تأكيد الحداثويين، الذين أكدوا على الآتي[٢٦]:-

١- القومية- سواء أكانت حركة أم ايديولوجية-حديثة في الزمن وجديده في تصوراتها.

المنارة للاستشارات
www.mar

٢- الأمم أيضاً حديثة النشأة وجديدة في بنيتها.

٣- القومية والأمة من ثمار الحداثة، أو قل: من ثمار عملية التجديد، والحداثة هي الحركة التي نقلت المجتمعات في العالم كله إلى تجربة التجديد. وبهذه المثابة يصبح السؤال عن جذور الأمم- ومن باب أولى القومية- وأصولها في التاريخ الذي يسبق عصور الحداثة لا معنى له، على الأقل قبل القرن الثامن عشر. وقد يقول قائل بأن الصفات المميزة، والعلامات الدالة على وجود الأمم لا يمكن التأكد منها قبل حلول القرن التاسع عشر، أو أوائل القرن العشرين" .

د- مفهوم الدولة الأمة:-

في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر على وفق رأي فوكو الذي يقول فيه: " لم تعد الدولة هي التي تتحدث عن نفسها، بل هنالك شيء آخر يتحدث عن نفسه، وهذا الشيء الذي يتحدث في التاريخ عن نفسه والذي يعتبر نفسه موضوع الرواية التاريخية، هو هذا النوع من الوحدة الجديدة: انه الأمة بمفهومها ومعناها العام"[٢٧]. ويشير فوكو إلى إن مفهوم الأمة قد اتصل مع مفهوم الدولة بالمعنى رغم إنه لم يرد في الموسوعة، كذلك نجد مفهوم الأمة في نصوص النبالة والبرجوازية، إذ اشار الأخير إلى إن النبالة أمة والبرجوازية أمة [٢٨] .

تُمثل الدولة الأمة عند القوميين أعلى اشكال التنظيم السياسي واكثرها تطلعاً للوصول اليه، وتكمن قوة الدولة الأمة في إنها تقدم امكانية لكل من التماسك الثقافي والوحدة السياسية [٢٩]." فما الذي يتسبب في قيام المجتمع المترابط العواطف الطامح إلى دولة خاصة به؟ وما العملية التي من خلالها تحصل مثل هذه المجتمعات على الدولة؟ يقع الباحثون عن اجابة للسؤال الأول في واحد من معسكرين: فبالنسبة إلى انتوني سميث، تكمن الاجابة في عودة المشاعر العرقية الاولية القائمة على ذكريات واساطير ورموز مشتركة، وبالنسبة إلى آخرين مثل...اندرسون.. فإن تصاعد القومية بما في ذلك صناعة شعوب لم يكن لها وجود من قبل- هو جزء من عملية التحديث. إنهم يختلفون حول الروابط السببية بين القومية والجوانب الاخرى

المنارة للاستشارات
www.mar

للحداثة، بينما يجمعهم الشك في الدعاوى السلفية للقوميين العرقيين كما إنهم لا يميلون إلى أخذ الجدليات القومية على محمل الجد"[٣٠] .

ويمكن القول، إن الدولة الأمة هي تلك الدولة المستقلة سياسياً، التي يجمع أفرادها وحدة اجتماعية واقتصادية[٣١]، وهي على عكس العديد من النظم السياسية الأخرى، تبنى على ايديولوجيا تزعم إن على الحدود السياسية أن تتطابق مع الحدود الثقافية، وتبنى على احتكار الاستعمال الشرعي للعنف واستيفاء الضرائب، وهذا الاحتكار المزدوج هو أكثر مصادر قوتها اهمية، ولها جهاز بيروقراطي وتشريع مكتوب يشمل كل المواطنين ونظام تعليمي موحد، وسوق عمل مشتركة لكل مواطنيها، فضلاً عن لغة قومية تستعمل في كل الاتصالات الرسمية، وينكر بعضهم على الأقليات اللغوية الحق في استعمال لغاتهم بهدف تحقيق تماسك الدولة الاجتماعي[٣٢] .

ويمكن تلخيص علاقة الأمة بالدولة على وفق قول فوكو:"إن ما يحددها هو علاقتها بالدولة. وهو ما يعني اشياء كثيرة: أولاً، إن الأمة شيء خاص لا علاقة له ببقية الأشياء الأخرى. ليست العلاقة الافقية مع بقية الجماعات هي ما سيميز الأمة، على العكس ان ما يميزها هو العلاقة العمودية التي تذهب من جسد الافراد التي تحتمل انشاء الدولة إلى الوجود الفعلي للدولة ذاتها.....وهذا يعني أن ما يشكل قوة الدولة وقوة الأمة....هو شيء مثل القدرات، والافتراضات التي تنتظم كلها في صورة الدولة: فالأمة ستكون قوية، كلما امتلكت قدرات الدولة. وهذا يعني ايضا أن خاصية الأمة ليست ابداً الهيمنة على الآخرين .....بل ...تنظيم ذاتها، وأن تسير وتحكم وتضمن لنفسها دستورا وسلطة الدولة: ليست الهيمنة وإنما الدولنة. اذن الأمة ليست شريكاً في العلاقات البربرية الشرسة، الأمة هي النواة الفاعلة والمكونة للدولة"[٣٣].

وهناك رأي لابد من الاشارة اليه وهو لأحد الباحثين يقول فيه: "يعتقد هابرماس *(Habermas)* إن الدولة الأمة مفهوم ينتمي إلى الماضي، فالدعامتان الاساسيتان للدولة الوطنية اللتان هما السيادة الداخلية والسيادة الخارجية هما اليوم بالنسبة له مهددتان والتمييز

المنارة للاستشارات
www.mar

بينهما أصبح مبهما اكثر فأكثر"[٣٤] وقول هابرماس قد بُني وفق فعل العولمة، فضلاً عما تحقق مع الاتحاد الاوربي، وهو رأي يستحق الاحترام لكن ذلك لا ينفي القول بأن آثار هذا المفهوم موجوده وحاضرة كذلك في دول عدة ولعل بعضها دولٍ اوربية مثل فرنسا التي تعمل وفق القول بالدولة الأمة .

أما فهم العرب للدولة الأمة فإنه ليس رهين اللحظة، إذ درسوا أزمتها منذ سبعينيات القرن العشرين بالمفهوم على الأقل، أما البحث بتكوينها فربما يمتد إلى بداية تشكل الدولة الحديثة مع القرن العشرين وإن لم يولوها الاهتمام الكافي. ولعل من ابرز اشتغالات الفكر العربي على فهم ازمة الهويات في الدولة العربية هو ما تطرق اليه برهان غليون في أوآخر سبعينيات القرن العشرين، إذ يقول: " مفهوم الدولة الأمة التي تؤسس لرابطة جديدة لا تلغي الروابط الاهلية، دينية كانت أم اثنية، ولكنها تخلق حيزاً جديداً للتفاعل والتواصل والتعاون وتبادل المصالح مما يخلق عاطفة قرابة ولحمة جديدة، هو ما نسميه الوطنية. وفي هذه الحالة، ليست التعددية الدينية هي السبب في اضعاف الدولة القومية أو الوطنية، وإنما غياب الطابع الوطني والقومي الحقيقي لهذه الدولة"[٣٥] .

ويمكن القول تماهياً مع رؤية غليون، إن العرب لم يفهموا الدولة الأمة بمعنى دولة المواطنة، لأنها رسخت لديهم فكرة المطابقة بين الدولة الحديثة في مؤسساتها والهوية القومية أو الاثنية، وهو ما انتج شعوراً قومياً يتغذى من المواجهة مع الخارج والآخر، بدلاً من أن يتماهى مع تعميق شروط ممارسة السلطة والمشاركة السياسية، وما تتطلبه من تأمين شروط الحرية والمسؤولية الفردية وحكم القانون والمساواة بين الجميع ورعاية شؤون الجماعة الحية[٣٦]. بمعنى آخر، إن فكرة الدولة الأمة لدى العرب قد تشكلت من أجل مواجهة الآخر وليس من أجل بناء الذات.

ويتبين مما سبق إن الاشتغال الرئيس الأولي من منظور فلسفي في هذا البحث هو تحديد المفاهيم والوقوف على المبادئ الرئيسة التي شكلت انموذج الدولة الأمة .

المنارة للاستشارات
www.mar

ثانياً- تشكيل العراق وفق إنموذج الدولة الأمة ماقبل ٢٠٠٣م :-

ليس بعيداً عن السياق الفلسفي يرى عبدالله العروي إن الدولة تنظيم اجتماعي، فهي اصطناعية، لأنه لا يمكن أن تتضمن قيمة أعلى من قيمة الحياة الدنيا كلها[٣٧]، لكن حينما توصف الدولة العراقية بالاصطناعية، ذلك من منظور إنها لم تكن تنظيماً اجتماعياً واحداً، انما مجموعة من التنظيمات تمثلت بالولايات الثلاث: البصرة وبغداد والموصل، على الرغم من أن الباحث يتفق والقول إن كل الدول اصطناعية وليست الدولة العراقية فقط، على وفق المفهوم الذي ذكره العروي .

وعند النظر في تاريخ العراق منذ منتصف القرن العشرين، يمكن تحديد رأيين بشأن طبيعة الدولة، حيث يعتبر الرأي الأول أن عمليتي بناء الدولة والأمة في العراق كانتا ناجحتين، وتمخضتا عن ظهور هوية قومية عراقية، إلى جانب بزوغ عراق ذي مؤسسات حكومية على الطراز الغربي، أما الرأي الآخر فمفاده أنه (منذ البداية كان عراق مابعد عام ١٩٢٠ م مجرد خدعة)[٣٨]. "وإن العراق على الصعيد الاثني، كمجمل الشرق الاوسط، وبخلاف رأي واسع الانتشار، أقل تجانساً بكثير مما يُعتقد" [٣٩]، وإنه من الناحية التاريخية هو كلدو آشوري، والمشرق العربي المسلم يجهل جوانباً كاملةً من تاريخه، وصفحات ناصعة من تراثه ومعتقداته الدينية، بما في ذلك المسلمة، التي شكلت بؤراً هامة للثقافة وللمرشدين المبشرين"[٤٠] .

كان البريطانيون هم ثاني أكبر قوة أثرت في تشكيل العراق الحديث، إذ لم يسبقهم في ذلك سوى العثمانيين، فإنهم من ابتكر دولة العراق المعاصر ١٩٢١م، ورسخوا تفاصيل الحكومة الحديثة إلى جانب إرساء المؤسسات من خلال رسمهم للحدود الجغرافية للدولة العراقية[٤١]. وقد تمثلت واحدة من اصعب المهام التي واجهت البريطانيون والنخبة في تأسيس الدولة العراقية في بناء هوية جامعة تشمل فئات المجتمع كافة[٤٢]، وعلى وفق رأي أحد الباحثين، إن الكيفية التي فهم بها البريطانيون العراق جعلت من المستحيل عليهم أن يكملوا ما بدأوا فعله: بناء دولة حديثة، قابلة للبقاء وقادرة على اعادة تشكيل حياة افراد الشعب العراقي، ولم

المنارة للاستشارات
www.mar

يقصد البريطانيون تقويض الدولة العراقية الناشئة، لكن اعاقتهم وجهة نظر المجتمع العراقي المشوهه ايديولوجيا وواجهوا قيوداً مادية وسياسية[٤٣].

وعلى وفق القول السابق إن ابرز المشكلات التي واجهتها الدولة العراقية هي تشكيل أمة عراقية، إذ تمثل ذلك برأي الملك فيصل الأول على وفق قول أحد الباحثين: "بعد أحد عشر عاماً في السلطة، ابدى الملك شكوكه بامكانية تكوين أمة عراقية. وقد عبر عن شكوكه في مذكرة شهيرة مؤرخة في آذار من عام ١٩٣٢م. ففي المذكرة، اعترف الملك بعمق الانقسامات بين الطوائف العراقية. واشار إلى افتقار العراق لأهم عنصر في الحياة الاجتماعية (الوحدة الوطنية والدينية والعقائدية)، وقد انطوت المذكرة على أهمية لأنها حددت المسألة المركزية التي تواجه الأمة وهي مسألة الهوية. وفي ختام المذكرة، اكد الملك انه في حالة عدم معالجة هذه العوامل معالجة مناسبة، فلن يحقق البلد ابدا الاستقرار ولن يحوز على توصيف أمة "[٤٤] .

وإذا أُريد البحث في ذاكرة تكوين الدولة العراقية سيُلاحظ إنها متكونة من ثلاثة عناصر:-

الأولى الحضارات القديمة لبلاد ما بين النهرين، والثانية الفتوحات والتراث العربي الاسلامي، والثالثة الأمبراطورية العثمانية، وتتباين الآليات التي أثرت بها تلك العناصر على العراق الحديث، إذ كانت التأثيرات الأكثر مباشرة هي تلك التي ارتبطت بالإسلام وبالأمبراطورية العثمانية، والتي شكلت العراق الحديث وأرست هياكله ولا يزال التراث العربي الاسلامي يشكل المعالم الاجتماعية ويؤثر فيها أكثر من تأثير أي عامل آخر، ولاسيما إن العادات والتقاليد ظلت هي القوة الأكثر تأثيرا من بين القوى التي تحكم النشاط والتفاعل الاجتماعي، وقد أصبحت الأمبراطورية العثمانية الان جزءا من التاريخ لكنها كانت مسؤولة على مدى خمسة قرون عن تنظيم البنية السياسية للعراق الحديث، ما ترك بصمة لا تمحى على بنيته الاجتماعية والسياسية بينما لم يكن للحضارات القديمة التأثير نفسه الذي كان للإسلام او للإمبراطورية العثمانية، فأنها ما برحت تمثل قوة مؤثرة في وضع ركائز الدولة [٤٥] .

المنارة للاستشارات
www.mar

وكان اليسار الذي يميل إلى أمة عراقية ويشدد على اهمية التراث الرافديني للعراق لأنه الاكثر تمثيلا للتنوع الاثني العراقي، ولأنه مهم على نحو خاص بالنسبة للمكونات التي عادة ماكانت تقصى من السلطة تاريخيا كالشيعة والكرد والاقليات الاثنية، وفي هذه الفترة الحديثة كان الوطنيون العراقيون يحتفون بالرؤية الاستيعابية للانتفاضات ذات القاعدة الجماهيرية الواسعة كثورة العشرين، والاضراب العام في الاعوام ١٩٣١، ١٩٤٨، ١٩٥٨م [٤٦]. في حين كان الدعم للرؤية القومية العربية يميل إلى أن يأتي من الاقلية السنية العربية، التي نظرت إلى الحاق العراق بأمة عربية اكبر على انه وسيلة لتحويلها من وضع الاقلية إلى وضع الاكثرية[٤٧].

ويمكن القول:"إن الفترة الاخيرة من عمر النظام الملكي (١٩٤٦-١٩٥٨م) (تجسد) ذروة الدولة التي اوجدها البريطانيون. وعلى الرغم من اخطائها، فقد كانت واحدة من افضل الفترات في تاريخ العراق، فيما يتعلق بتمثيل المجموعات العرقية والطائفية في الحكم. وبينما لم يزل عدم التوازن قائما، كان الوضع وقتذاك يتحسن تحسنا تدريجيا"[٤٨] .

أما مع حقبة البعث ولاسيما مع حقبة صدام فقد قدمت صورة مشوهه للدولة الأمة، إذ يصف أحد الباحثين ذلك بالقول: "إن صدام حسين كان يصور نفسه على إنه نبوخذ نصر جديد، فقد اتاح هذا الخلط بأن تصور الحضارة الرافدية بشكل كاريكاتوري إلى اقصى حد، وأن يتم الانتقاص من قيمتها إلى حد كبير"[٤٩].

إن الدولة الأمة التي تمت صياغتها من البعث الصدامي كان اعتمادها على المخيال التاريخي اكبر من اعتمادها على الصياغة الايديولوجية لمخططات الدولة الأمة المعاصرة، وهذا المخيال يركز دائماً على العصر الذهبي للعرب أبان الأمبراطورية العباسية، فضلاً عن تركيزه على حضارة بلاد مابين النهرين، والمجتمع العربي في العصر الجاهلي، أو في حقبة ما قبل الاسلام، ولم يكن يقصد منه أن يوحي بالتماثل بين عظمة الماضي والمجد الذي يفترض أن يحققه العراق في ظل الحكم البعثي فحسب، بل قصد منه ايضا ان يشجع على عدم الثقة بين اثنيات العراق الاساسية[٥٠]، وإن "إحدى استراتيجيات انجاز الغاية الاخيرة تتمثل

المنارة للاستشارات
www.mar

في اثارة الجدل على نحو غير مباشر بأن الشعوبيين وهم الشيعة الفرس المستعربون الذين كانوا يشكلون لب البيروقراطية العباسية قد عملوا على نخر الأمبراطورية من الداخل متسببين بانهيارها في النهاية .....اما رسالة الدولة للشيعة فتتمثل في انه ليس امامهم سوى التبرؤ من تراثهم الثقافي لكي يصبح بإمكانهم ان يتمتعوا بالمزايا التي تمنحها الدولة. وفي الواقع ، لم يحقق أي بروز سياسي في ظل البعث سوى أولئك الشيعة الذين فعلوا ذلك ممن كرسوا أنفسهم لخدمة النزعة القومية العروبية" (٥١) .

ويمكن القول بأن هناك صورة لجدلية الدولة الأمة في العراق متمثلة بستة ثوابت وفق رأي احد الباحثين(٥٢):-

"**الثابت الاول/** التبعية السياسية للمعسكر الغربي ولبريطانيا بشكل خاص.

الثابت الثاني/ حكم الاقلية، وان اتجاهاتها كانت لصالح الارتباط العضوي بالاستراتيجية الغربية، وبالمصالح البريطانية على وجه الخصوص.

الثابت الثالث/ اعتماد رجال الاقطاع والمالكين العقاريين كقوة اساسية في دعم واسناد النظام .

الثابت الرابع/ وهو الثابت القومي، فالحكومة ليست للاسلاميين وليست للماركسيين، وانما هي حكومة قومية منذ عهد النقيب، باستثناء الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٣.

الثابت الخامس/ تمذهب الدولة، فالحكم للعرب وليس للكرد، للسنة العرب، ليس للشيعة العرب.

الثابت السادس/المؤسسة العسكرية حامي السلطة وصراعتها الداخلية ، ومساند لحكم الاقلية".

ثالثا- فهم الدولة العراقية مابعد ٢٠٠٣م من المطابقة(الدولة الأمة) إلى الاختلاف (الدولة المتعددة) :-

حدد الدستور العراقي (٢٠٠٥م) في مادته الثالثة العراق بأنه بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، ويشير إلى تعدد اللغات ايضا سواءً أكانت العربية أم الكردية أم التركمانية أم

المنارة للاستشارات
www.mar

السريانية أم الارمنية. وهذه المادة تشير إلى نهاية الدولة الأمة والتأسيس إلى الدولة المتعددة واحترام الاختلاف من اجل محاربة الاقصاء الذي كان سائداً مع حقبة البعث .

ولكن امام هذه المادة الدستورية فإن الحكومة والنخب والاحزاب لجأت إلى اسلوب السكوت وتجنب أية تفاصيل لماهية المجتمع العراقي على وفق الاعتقاد بإن الانتقال إلى تعدد الهويات في المجتمع سيؤدي تلقائياً إلى الوحدة، لكن الذي حصل هو العكس تماماً، وفي الوقت نفسه عمل بعض المعنيين على تفتيت العمل الحكومي والحاقه بالاحزاب وفق استحقاق الجماعات، وإن عملوا على الاعتراف بالتنوع فهو من اجل الاقصاء أي لجوء جماعة إلى اقصاء جماعة اخرى.

يقول احد الباحثين وهو محق في ذلك: "سيكون القرن الواحد والعشرون، من جهته، قرن تحطيم الدول– الأمم، وتحولها المؤسسي والبنيوي، واقلمتها، واثننتها، والاعتراف بالتمايزات، بما فيها تلك الطائفية والفئوية. كانت الدولة، حتى عهد قريب، تمارس التمثل القومي، أما اليوم، فهي تمارس التطهير القومي، كانت في الأمس، تبتلع، هي الان تُقصي "[٥٣].

يحاول بعض المهتمين ارجاع حالة التفكك الذي تعيشه الدوله العراقية الراهنة إلى التغيير الذي حدث ما بعد ٢٠٠٣م، والحقيقة إن هذا التغيير فجر سؤال الدولة والهوية ولم يكن مسؤولاً عنه، إذ إن عملية التفكك الوطني التي جرت في ظل حكم النظام البعثي اصبحت اكثر وضوحاً مع انتفاضة العام ١٩٩١م. فعند مقارنة الوضع بالسنوات السابقة نجد أن الخلافات بين الحركات الايديولوجية الرئيسة الثلاث، الاسلامية (اغلبها شيعية) والقومية العروبية (السنة) والقومية الكردية (الكرد)، قد تفاقمت اكثر، وبحلول الوقت الذي غزت فيه الولايات المتحدة العراق في العام ٢٠٠٣م كان المجتمع العراقي قد تفكك. ومن بين الاسباب التي أدت إلى ذلك قيام النظام في التسعينيات باقأمة أو اعادة احياء حكم العائلة، والحملة الايمانية، واعادة المجتمع العراقي إلى القبلية [٥٤]. وامام ما تم ذكره من فشل للأنموذجين سواءً أكان مع إنموذج الدولة الأمة في العراق ما قبل عام ٢٠٠٣م أم مع أنموذج الدولة

المنارة للاستشارات
www.mar

المتعددة في العراق مابعد عام ٢٠٠٣م، يعتقد الباحث بإمكانية الموائمة بين الأنموذجين لمناقشة الشأن العراق وفق ما يأتي:-

أ/ نحو سياسة لاعادة تشكيل الذاكرة من أجل بناء أمة واحدة لامم متعددة:-

على وفق رأي احد الباحثين تُعرف الذاكرة التاريخية "على إنها التصورات الجماعية التي تشترك بها مجموعة بشرية معينة بصدد احداث وقعت في الماضي، الذي يدرك على إنه قد شكل هويتها ووضعها السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي المعاصرين"[٥٥] .

إن الموقف المشروع من تراث الذات كما يراه هابرماس ليس معناه الحذف التام أو الالغاء التام للعناصر التراثية، ولكن ثمة انتقاء يقوم على الحذف والاستبقاء، فالسلب ليس تاما والاستبقاء ليس كليا، وما الحذف سوى جهد واع لتفكيك الذات وعلى الاصح تحرير الذات من سلبيات ماضيها. وبالنتيجة فإن ما يتبقى من التراث لايمكن قبوله إلا من خلال الموقف النقدي، لأن كل ما هو منبثق من ماضي الذات ليس بالضرورة خيراً [٥٦]. وهنا لابد من مراجعة الذاكرة من أجل اللحظة الراهنة .

وكذلك محاولة الوقوف عند الأسئلة الآتية:"ما العلاقة بين سلطة الدولة والذاكرة التاريخية؟ وما الذي يمكن ان نتعلمه عن بناء الأمم وقدرة الدول على انتزاع الرضى من المحكومين من خلال دراسة هذه العلاقة؟ فعلى الرغم من ان الكثير من المجتمعات العربية تعزوا أصولها إلى حضارات قديمة، إلا إنها تبقى محكومة بدول تم تأسيسها حديثاً نوعاً ما من القوى الاستعمارية في الغالب. وفي هذا الاطار، فإن الذاكرة التاريخية تصبح أداة مهمة بيد النخب السياسية لتعزيز سيطرتها وشرعيتها"[٥٧]، وهنا تستحضر رؤية فوكو على وفق قوله: "الحاضر ليس لحظة النسيان. إنه اللحظة التي ستنفجر فيها الحقيقة، حيث يظهر الظلام والعتمة والافتراضي في وضح النهار. وهذا ما يجعل الحاضر موحياً ومحللاً للماضي في الوقت نفسه "[٥٨].

و"في ضوء المكونات الأساسية المطلوبة لتشكيل أمة وبنائها، .....، هناك مجموعتان من المشاكل التي يبدو إنها تأتي في مقدمة مشاكل الوحدة الوطنية في العراق. الاولى ترتبط بصورة منظوماتية بتشكيل الأمة وتتعلق بشخصية المجتمع العراقي. اما الثانية فهي قضية

المنارة للاستشارات
www.mar

متشعبة ترتبط بمحاولات الانظمة العراقية المتعاقبة لبناء أمة، وخاصة بسياسات التمييز والاقصاء واستحواذ مكوّن عرقي عربي او طائفي سني على السلطة. وتشترك في هذا الموضوع الذاكرة والاصل المشتركان ، والتاريخ المشترك، والثقافة، واللغة، والقيم الوطنية، والرموز المشتركة، والارتباط بوطن تاريخي واحد، والايمان بمصير قومي مشترك"(٥٩).

وفي الوقت نفسه، يفترض العمل على وفق القول الآتي: "يجب علينا أن نحذّر أيضا من الميل إلى المبالغة في أهمية التجانس الموروث عن الماضي التاريخي العربي وعمقه، عندما نتكلم عن مسيرة معكوسة. فالتمايزات لا تختفي إلا في اطار تاريخي محدد يتميز بالتوسع والصعود الاجتماعيين. ويتوقف زوالها نهائيا لتكوين جماعة جديدة على عمق الاندماج الاجتماعي وسعته، الذي سمحت به الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية المشتركة في اثناء فترة التوسع والازدهار"(٦٠). وفي الوقت نفسه الايمان بالقول بأن تعدد الثقافات داخل الدولة الواحدة سيهدد الهوية القومية للشعب، وبالتالي يهدد معنى التاريخ لهذا الشعب الذي سيكون مستقبله معرضا للخطر حتما(٦١) .

كذلك لابد من وجود توظيف للتعليم فهو المرتكز في تشكيل الذات في بعدها الاجتماعي من خلال عدة أمور تتبين من خلال القول: "إن عدم المساواة بين البشر ينتج من التعليم بوصفه حالة للناس أنفسهم في ظل أنواع متنوعة من البرامج الحكومية، وإن أنبل انسان يفقد نبله في ظل الاستبداد، ويزحف نحو الكذب والخداع ويزحف نحو البذخ والعبودية، فلا عجب إنهم في النهاية قد اعتادوا هذا الأمر وقبلوه، على الرغم من إنه حال يرثى له، وبالتالي فإن هذا البؤس ليس من عمل الطبيعة بل من الطبيعة البشرية(٦٢).

ب- ما الذي ينبغي على وفق القول بالتعدد والاختلاف؟

إن الدعوة إلى تأسيس الدولة المتعددة يقع ضمن النظرية المعيارية السياسية، ومن هذا المنطلق من المشروع طرح السؤال الآتي، ما الذي ينبغي فعله إذا تم الاعتراف بالتعدد والاختلاف؟

المنارة للاستشارات
www.mar

١- ينبغي منع سيادة هوية جماعة واحدة على وفق أنموذج الدولة الأمة التي هي هوية الجماعة المسيطرة، بينما تقهر أي هويات أخرى(٦٣).

٢- التصدي أو كشف زيف السياسات المرتبطة بسياسة الدولة الأمة على وفق هوية الجماعة المسيطرة، وهذه السياسات تتمثل بما يأتي(٦٤) :-

أ- تبني قوانين اللغة الرسمية التي تعترف بلغة الجماعة المسيطرة على إنها لغة الأمة الرسمية والوحيدة، وهذا يتطلب أن تكون اللغة الوحيدة المستعملة في المؤسسات الحكومية .

ب- بناء نظام تعليمي الزامي يقدم منهاجاً يركز على تعليم لغة وأدب وتاريخ الجماعة المسيطرة.

ت- فرض النظام السياسي المركزي واستبعاد الحكم الذاتي للأقليات .

ث- تُمثل وسائل الأعلام مؤسسات الجماعة الثقافية المسيطرة .

ح- تبني رموز وتاريخ الجماعة المسيطرة والاحتفاء بأبطالها وثقافتها، وينعكس ذلك في اختيار تسمية الشوارع والابنية والمؤسسات العأمة، وما إلى ذلك .

خ- انشاء نظام قانوني وقضائي موحد يعمل من خلال اللغة والتراث القانوني للجماعة المسيطرة.

٣- التشجيع على ثقافة الدولة المتعددة والمتمثلة بالأمور الآتية:-

أ-العمل على رفض فكرة إن الدولة مُلك لجماعة معينة، بل العمل على تشجيع الرؤية القائلة بأن الدولة تنتمي لجميع المواطنين على حدً سواء(٦٥) .

ب- العمل على نبذ أية سياسة لبناء الدولة الأمة التي تستبعد الأقليات أو الجماعات غير المسيطرة، وتقبل بدلاً من ذلك أن يكون الأفراد قادرين على الوصول إلى مؤسسات الدولة وأن يُعاملوا كمواطنين متساوين بالكامل في الحياة السياسية من دون أن يضطروا إلى اخفاء أو انكار هويتهم الثقافية، فالدولة مُلزمة بالاعتراف والتكيف مع ثقافة الجماعات غير المسيطرة

المنارة للاستشارات
www.mar

على نحو ما تفعل مع الجماعة المسيطرة، وتعترف بالظلم التاريخي الذي وقع من الجماعات المسيطرة بسبب سياسة الاستيعاب والاقصاء وتظهر استعدادها لمعالجة ذلك(٦٦) .

ج- العمل على تصحيح المفاهيم، مثلاً إن المساواة لا تعني المطابقة فهي لا تتطلب منا أن نجعل كل شخص مثل أي شخص آخر أو جعل الأقليات مطابقة للأغلبية المهيمنة(٦٧) .

د- ينبغي تنظيم ممارسات الثقافات المتعددة على نحو متحضر(٦٨) .

هـ- إن التعدد الثقافي يزيد من الخيارات ويوسع من حرية الاختيار، وهذه السمة يمكن عدّها نقطة مهمة بل هي مفيدة للغاية، لأنها تثمن الثقافات الأخرى بوصفها خيارات أخرى(٦٩)، والتعدد الثقافي هو أيضاً يشكل جانباً مهماً وشرطاً لحرية الإنسان، لأن في التعدد يخرج الانسان من سجن ثقافته ليتواصل مع ثقافة الآخرين وفي تواصله تتحقق حريته(٧٠) .

رابعاً-الكُرد وحلم الدولة الأمة من منظور الفلسفة السياسية:-

رغم القول بندرة الاهتمام بقضية تقرير المصير بشكل عام، إلا إنه ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين، ولاسيما مع بعض المهتمين بالفلسفة السياسية(٧١)، مثل: (الان بوكنان Allen Buchana، مارغريت مور Margaret Moore ، كريستوفر ويلمان *Christopher Wellman*) وغيرهم من المنتمين إلى المجالات المعرفية الأخرى، تم تقييم صراعات الحركات الانفصالية من منظور أخلاقي. وهذا يعني أن المعيارية الأخلاقية تُفعل أدواتها حتى على المعياريات الأخرى، التي منها السياسية، ليتحقق ما هو افضل للنظام الدولي، وفي الوقت نفسه هذا الأمر يعني ردم الهوة بين الأخلاق والسياسة التي اتسعت على اثر ما قدم عن الفصل بين الأخلاق والسياسة .

ولعل من تمثيلات الأسئلة الفلسفية ما يتعلق بتقرير المصير بشكل غير مباشر على وفق نظريات مختلفة ومن خلال محاولة تطبيق القيم الليبرالية على قضية الانفصال، التي لاقت اهتماماً من النظرية المعيارية في بداية التسعينيات مع الان بوكانان، الذي أشار إلى قضية

المنارة للاستشارات
www.mar

أخلاق الانفصال، ومنذ ذلك الحين والكُتاب في الفلسفة السياسية وعلم الاجتماع والسياسة المقارنة وغيرها من المجالات اهتموا بالموضوع، إذ انتج رأياً فلسفيا حول الموضوع(٧٢).

إن التصدي لمشكلات الانفصال الأخلاقية والمعنوية يجبرنا على إعادة النظر في معظم المشكلات الرئيسة للفلسفة السياسية، إن لم يكن كلها، وطبيعة الالتزام السياسي والسلطة، ومعنى المواطنة، والصلة بين السلطة السياسية والسيادة الإقليمية، والتمييز بين النظم الاتحادية وغير الاتحادية، كل هذه القضايا وأكثر لا مفر منه مرة واحدة لتطوير نظرية معيارية للانفصال(٧٣).

ومن الواجب القول، إنه منذ عام ١٩٩١م، هناك العديد من الاتحادات قد تفككت، وكانت تحمل تنوعاً ثقافياً مثل الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وجنوب السودان مؤخراً، والقائمة طويلة، كما يوجد العديد من الانفصاليين في جميع أنحاء العالم (مثل كيبيك–كندا، أيرلندا الشمالية–بريطانيا، فلاندرز–بلجيكا، كاتالونيا–اسبانيا، وسري لانكا وكشمير والبنجاب)، كما لا ينكر إن الكُرد في العراق والمنطقة يوصفون بالحركات الانفصالية (٧٤).

ومن الواجب القول وفق رأي أحد الباحثين: "هناك اتفاق واسع في الدراسات الحديثة عن الاثنيات والهوية القومية يفيد إن الوحدة أو التنوع الثقافيين ليسا بذاتهما عاملين حاسمين، على رغم من إن جاذبية فكرة التاريخ المشترك والثقافة المشتركة ذات اهمية بالغة في تحريك العاطفة الاثنية أو القومية. فالدول الأمة الاوربية الأولى في عصر صعود القوميات لم تكن متجانسة ثقافياً....، بل إن بعض أبرز القادة القوميين ما كانوا يتقنون اللغة القومية. أما في حالة الكُرد، فإن من المذهل أن نجد حضور حس مشترك بالهوية وسط القبائل المتنوعة (موضوعياً) في خصائصها الثقافية، وهذا الحس المشترك بالهوية سبق بوقت طويل عصر انبثاق القوميات"(٧٥). وهنا تؤخذ اللغة على إنها أوضح رمز للأمة، إذ تتجسد في اللغة مواقف وقيم وأشكال للتعبير متميزة وتنتج احساساً بالألفة والانتماء(٧٦) .

ولم يكن الدين بمعزل عن انتاج الأمة الكردية، إذ يمكن القول: "يبدو إن الدين، وهو المكون المركزي الآخر للثقافة، يميل إلى تفريق الكرد لا توحيدهم، إن غالبية الكرد هم

المنارة للاستشارات
www.mar

مسلمون سنة، ينتمون إلى المذهب الشافعي من حيث تفاصيل الفرائض الدينية، لكن اعدادا كبيرة في جنوب وجنوب شرق كردستان(أي في العراق وايران) يعتنقون المذهب الشيعي الاثنى عشري، شأن غالبية سكان ايران، وسكان جنوب العراق..."[٧٧].

ولا يسعى دعاة القومية دائماً إلى اقامة دولة، انما يمكن أن يكونوا جزء من دولة على وفق النظام الفيدرالي[٧٨]، وهذا ما عمل عليه الكُرد في العراق بعد ٢٠٠٣م، ولعل من أبرز المخاوف المتعلقة في الفيدرالية بشكل عام والفيدرالية القومية بشكل خاص هو ما يتعلق بمسألة الانفصال. وهنا ليس مجال للخوض بانواع الفيدرالية، إلا إنه يمكن القول إن فيدرالية كردستان العراق قد أُسست كما هو معلوم على وفق مرتكز قومي وليس ادارياً، وهي تُقابل في الفلسفة السياسية مصطلح الفيدرالية متعددة القوميات، وباختصار أن الفيدرالية متعددة القوميات تهدف إلى تقسيم السلطة للحفاظ على التعدد الثقافي أي الحفاظ على الهوية الثقافية للأقليات، فضلاً عن الجماعات الثقافية الأخرى التي هي بحاجة إلى أن تكون في أقليم محدد لضمان استمرارية ثقافتها، وفي الوقت ذاته تحافظ على هويتها ولا تندمج مع الأغلبية .

وعلى الرغم من إن الانفصال مع الفيدرالية أو من دونها يمكن أن يتحقق، إلا إنه مع الفيدرالية تكون الظروف مواتية أكثر لتحقيقه. والسؤال الذي يُطرح الآن هل يوجد إطار فلسفي(ضمن النظرية المعيارية) لقضية تقرير المصير أو الاستفتاء؟

تتفق أغلب النظريات التي تشتغل على تقرير المصير على الآراء الآتية:

الرأي الأول، القول بتبرير الانفصال في حال عدم تحقق دولة متعددة تعطي الحقوق لكل جماعاتها، وامام هذا الأمر يمكن القول، لعل الكُرد من أكثر الجماعات التي حصلت على حقوقها وابرز ذلك ما تحقق لهم من خلال تشكيل الفيدرالية على وفق الثقافة الكردية، فضلاً عن إن الدستور العراقي قد اشار إلى إن العراق دولة متعددة[٧٩] .

الرأي الثاني، يذهب إلى القول بحق تقرير المصير نتيجة للظلم الذي تعرضت له جماعة ما، وبالنتيجة ضرورة سعيها إلى الانفصال من الدولة التي تنتمي اليها. وهنا لا ينكر ما تعرض له الكُرد في زمن البعثيين وليس هم وحدهم بل قد تعرض الشيعة كذلك إلى مثل ما

المنارة للاستشارات
www.mar

تعرض له الكُرد، ومع هذا الرأي للكرد الحق في الانفصال، إلا إن مشروع الانفصال كان من المفترض طرحه في عام ٢٠٠٣م وليس الآن، لأن الظلم قد تعرضوا له من البعثية، أما اليوم فهم جزء من السلطة(٨٠).

الرأي الثالث، يتضمن حقوق الكُرد في الدستور العراقي ما بعد عام٢٠٠٣م وهل تعرضوا فيه إلى الظلم، وهنا لا يصمد هذا الرأي أمام المادة الثالثة من الدستور العراقي ٢٠٠٥، الذي اعترف بأن العراق بلد متعدد القوميات والاديان، وربما هذه المادة هي آخر ما توصل اليه العقل السياسي الراهن في الاعتراف بالآخر، مع التأكيد على وجود خلل في التطبيق أو يمكن التعبير عنه في الصراع بين الفرضية والواقع، وهنا ليس للكرد من حجة في المظلومية الدستورية لأن الدستور العراقي قد اعطاهم الحق في تشكيل أقليمهم الخاص والتعلم بلغتهم والحفاظ على هويتهم، فضلاً عن عدة أمور أخرى(٨١) .

الرأي الرابع، وجود نص دستوري يسمح بالانفصال(٨٢)، وفي الدستور العراقي لا يوجد ما ينص على ذلك، إذ ورد في المادة الأولى منه ما يأتي: جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي. وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق.

الرأي الخامس، حلم الاستقلال وبناء الدولة الأمة، وهذا ما لا يمكن لأن كردستان اليوم، وإن وجد فيه اغلبية كردية إلا أنه يحتوي على مكونات اخرى .

الرأي السادس، ويهدف إلى توفير دفاع عن الحق في الانفصال وليس عن الانفصال نفسه، بمعنى آخر هناك حق للانفصال ولكن عدم الاشتغال أو الترويج للانفصال نفسه بقدر مناقشة مشروعية الانفصال (٨٣).

ويمكن القول إن فيدرالية كردستان توفر بديلاً صالحاً عن الانفصال، وفي الوقت نفسه، تعزز الاعتقاد بين للكُرد بحق بالانفصال والقدرة على ممارسة السيادة الكاملة وهنا تكمن المفارقة، ففي الوقت الذي توفر الفيدرالية القومية بديلاً عملياً للانفصال، لكنها تساعد على

المنارة للاستشارات
www.mar

جعل الانفصال بديلاً أكثر واقعية عن الفيدرالية، لذلك من الخطأ الاعتقاد بأن الفيدرالية تزيل قضية الانفصال عن جدول الأعمال السياسي .

الخاتمة:-

في الفكر الفلسفي، لا يوجد اشتغال على القومية من الصف الأول للفلاسفة سابقاً، إنما من فلاسفة الصف الثاني -إن صح التعبير- وهذا ما تبين في البحث، أما فلاسفة الصف الأول ولاسيما الراهن منهم فقد اشتغلوا على مابعد الدولة الأمة أو على نقد الدولة الأمة والاشتغال على التعدد أو التأسيس لانموذج بديل عنه وهذا ما حاول توظيفه الباحث من دون الاشاره إلى تأسيسه وذلك لأن البحث قد اشتغل على اشكالية بناء الدولة الأمة .

وفي العراق مابعد عام ٢٠٠٣م، دستوريا أُعلن نهاية الدولة الأمة لكن ثقافتها مازالت سائدة. وهنا يقف الباحث امام أمرين هل يُعمل في العراق على وفق نموذج الدولة الأمة وفرض هوية واحدة على الجميع أو يتم العمل بإنموذج بديل؟ يبدو إن العراق يسير إلى تبني انموذج الدولة المتعددة دستوريا على الاقل، لكن تبقى هناك العديد من العقبات يتمثل بعضها في عقلية بعض أفراد سلطة الجماعات والحديث -هنا لا يخص جماعة بذاتها-، يعملون وفق عقلية الدولة الأمة بحيث يحاولون الغاء هوية الآخر. وهذا سلوك لا يمثل من يدعي بناء دولة، فالمسألة هنا الاقرار بالتنوع والاشتغال بعقلية الدولة الأمة، مع وجود جماعة تدعو إلى الانفصال لتشكل دولتها الأمه مثل حالة الكُرد. وهناك بعض الجماعات في العراق إلى الآن لم تشكل واجهة لتمثيلها سياسيا معترف بها من أفراد الجماعة ذاتها. وامام ما تم ذكره ما الذي ينبغي على وفق القول بنهاية الدولة الأمة والتأسيس للدولة المتعددة دستوريا مع الاشتغال على وفق ذهنية الدولة الأمة؟ وهنا لابد من توزيع الادوار على النحو الآتي:

أ- دور المثقف والداعية:-

١- إن القول بالتنوع يعني مبدئيا نهاية الدولة الأمة في العراق، وهنا يفترض التفكير بالإنموذج البديل (الدولة المتعددة) .

المنارة للاستشارات
www.mar

٢- الحاجة إلى تشخيص الواقع العراقي، وهنا محاولة لتشخيص نظري للواقع السياسي، فيفترض أن يكون هُناك رؤية متكاملة للبنية الاجتماعية، للمناهج الدراسية، وهذه ليست بالعملية السهلة فهناك دول قد عملت لنصف قرن من أجل أن تكون دولة متعددة .

٣-هناك حاجة لتقديم فهم للدين (من خلال التسامح وهنا دور للداعية والمثقف). وتقديم قراءة للتاريخ بوصفه روايات وليست رواية واحدة أي النظر اليه بوصفه وقائعا وليس حقائقا، وهنا يركز على قراءة التاريخ من أجل السلم الاهلي، وإن كانت هذه القراءة تتضمن الكذب إلا إن هذا النوع من الكذب يُعد نبيلاً .

٤- في الدول المتعددة يكون هناك تراث ثقافي متنوع واحيانا متنافس، وفي هذه الحالة تكون هناك حاجة لتنظيم الممارسات. إن التنوع الثقافي يزيد من الخيارات وتوسيع حرية الاختيار، وهذه السمة يمكن عدّها نقطة مهمة بل هي مفيدة للغاية، لأنها تثمن الثقافات الأخرى بوصفها خيارات رئيسة او محتملة، لأن التنوع يشكل جانبا مهما وشرطا لحرية الإنسان، لأن في التنوع يخرج الانسان من سجن ثقافته ليتواصل مع ثقافة الآخرين وفي تواصله تتحقق حريته.

ب- دور السلطة:-

١- إن القول بالدولة متعددة (القوميات، الطوائف، الاديان) يعني تشكيل الهوية السياسية من دون الاصل الثقافي .

٢- الدولة المتعددة بحاجة إلى قيادة عابرة للهوية في مرحلة التأسيس على الاقل .

٣- أن تعمل الحكومة على تشجيع ثقافتين أو اكثر داخل الدولة، والعمل على رفض فكرة إن الدولة مُلك لجماعة معينة، إنما تعمل على تشجيع للرؤية القائلة بإن الدولة تنتمي لجميع المواطنين على حد سواء.

ويمكن الاشارة إلى إن التنوع قوة للمجتمع في حال تنظيمه وسينتج دولة متعددة، فضلاً عن إن التأكيد على الهوية الثقافية ليس من أجل العمل على تشظي المجتمع بقدر ما هو انصاف لافراده وبالنتيجة تكون لهم هوية رئيسة هي هوية الدولة مع حفاظهم على هويتهم

المنارة للاستشارات
www.mar

الفرعية، وهذا سيمنع البعض من المطالبة بالانفصال عن الأكثرية، لأن حقوقهم سيحصلون عليها، فضلا عن منع تدخل دول الجوار بنسبة ما من خلال المكون الأقرب منها.

ولابد من الاشارة إلى إن الآخر الغربي هو من شكل الانقطاعات في فهم هوية الدولة العراقية، فمثلاً مع الاحتلال البريطاني وتشكيل الدولة العراقية حدثت قطيعة مع كل ما كان موجوداً، لمحاولة تشكيل هوية جديدة على على وفق القول ببناء الدولة الأمة، كذلك هو الحال بعد عام ٢٠٠٣م مع الآخر الأمريكي، فقد حدثت قطيعة أيضاً مع ما كان موجوداً قبل عام ٢٠٠٣م، ليعاد طرح الاسئلة المقموعة عن الهوية العراقية وتشكيل الدولة العراقية على وفق القول بالهويات الفرعية أي القول بـ هوّيات الأمم المتعددة .

وختاماً، يمكن القول إن بناء الدولة الأمة في العراق يعد اشكالية، لأن بناء الدولة العراقية مابعد عام ٢٠٠٣م قام على وفق انموذج الدولة متعددة الأمم، فضلاً عن السلبيات التي رافقت هذا الانموذج الاخير، مع عدم انكار سلبيات انموذج الدولة الأمة في التجربة العراقية ماقبل عام ٢٠٠٣ ولاسيما مع حقبة البعث بشكل خاص. وكان البحث هنا محاولة للتوفيق بين الانموذجين، أي انموذج الدولة الأمة وانموذج الدولة المتعددة. ومن هنا جاءت اشكالية البحث، التي هي لم تنتهي إلى هذا الحد بل بحاجة إلى رؤى معرفية اخرى، ولأن هذا الموضوع لا يعد نظرياً خالصاً بقدر ما حاول معالجة أزمة وفق أدوات فلسفية، لذا يبقى المجال مفتوحاً لمعالجته وفق حقول معرفية أخرى.

المنارة للاستشارات
www.mar

الهوامش:-

١- ينظر: سيبرتان-بلان، غيوم، الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة عز الدين الخطابي، مراجعة جورج كتورة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط اولى، ٢٠١١، ص٦٧ .

٢- ينظر:

Barker, Chris, The Sage Dictionary of Cultural Studies, Sage Publications Ltd, London,2004,p.132.

٣- ينظر:

Moltchanova, Anna, National Self-Determination and Justice in Multinational States, Springer Dordrecht Heidelberg London New York,2009,p.76.

٤- ينظر: سيبرتان-بلان، غيوم، الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص٦٨.

٥- هيود، اندريو، مدخل إلى الايديولوجيات السياسية، ترجمة محمد الصفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط اولى، ٢٠١٢، ص ١٧٧ .

٦- مايال، جيمس، القومية والأمبريالية، في الفكر السياسي في القرن العشرين ، مج الاول، تحرير تيرنس بول و ريتشارد بيللامي، ترجمة مي مقلد مراجعة طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، العدد ١٣٣٨، القاهرة، ط اولى، ٢٠٠٩، ص١٦٩ .

٧- سميث، انتوني دي، الرمزية العرقية والقومية (مقاربة ثقافية)، ترجمة أحمد الشيمي، المركز الثقافي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٩-٢٠ .

٨- اندرسن، بندكت، الجماعات المتخيلة، ترجمة ثائر ديب، تقديم عزمي بشارة، قدمس، بيروت، ط اولى، ٢٠٠٩، ص٥٢.

٩- فوكو، ميشيل، يجب الدفاع عن المجتمع، ترجمة الزواوي بغوره، دار الطليعة، بيروت، ط اولى، ٢٠٠٣، ص ٢١٩ .

المنارة للاستشارات
www.mar

١٠- ينظر:

Yack, Bernard Nationalism and the Moral Psychology of Community, the University of Chicago Press, Chicago and London, 2012, p.97-98

١١- ينظر: سميث، انتوني دي، الرمزية العرقية والقومية مقاربة ثقافية، ص٨٥ .

١٢- ينظر:

Smith, Anthony D., National Identity, Penguin Books, New York, 1999,p.44.

13- Gellner, Ernest, Nations And Nationalism, Basil Blackwell Publisher, First Published ,Oxford,1983, p.1.

١٤- ينظر:

Opello, Walter C., Jr. And Stephen J. Rosow, The Nation-State and Global Order, Lynne Rienner Publishers, 1999,p.121-122.

١٥- هيود، اندريو، مدخل إلى الايديولوجيات السياسية، ص١٧٧ .

١٦- ظاهر، احمد جمال دراسات في الفلسفة السياسية، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الاردن، ط اولى، ١٩٨٨،ص١٩٧ .

١٧- ينظر: هيود، اندريو، مدخل إلى الايديولوجيات السياسية، ص١٨٣ .

١٨- ينظر:

Moore, Margret(Edited), National Self-Determination And Secession, Oxford University Press, Oxford, 2003,p.1.&

بندكت اندرسن، الجماعات المتخيلة،ص٥١ .

١٩- ينظر: سيبرتان-بلان، غيوم، الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين،ص٧٧-٧٨ .

٢٠- برلن، ازيا، ضلع الانسانية الاعوج، تحرير هنري هاردي، ترجمة محمد زاهي المغيربي ونجيب الحصادي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط اولى، ٢٠١٣، ص ٢٨٣ .

٢١- ينظر: مايال، جيمس، القومية والأمبريالية، ص١٥٦ .

المنارة للاستشارات
www.mar

٢٢- ينظر:هيود، اندريو، مدخل إلى الايديولوجيات السياسية، ص١٩١-١٩٢ .

٢٣- ينظر: سيبرتان-بلان، غيوم، الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين،ص٨٠.

٢٤- ينظر: سميث، انتوني دي، الرمزية العرقية و القومية (مقاربة ثقافية)، ترجمة احمد الشيمي، المركز الثقافي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٥.

٢٥- ينظر: مايال، جيمس، القومية والأمبريالية، ص١٥٥ .

٢٦- ينظر: سميث، انتوني دي، الرمزية العرقية و القومية (مقاربة ثقافية)، ص٢٦.

٢٧-فوكو، ميشيل، يجب الدفاع عن المجتمع، ص ١٥١-١٥٢ .

٢٨-ينظر: فوكو، ميشيل، يجب الدفاع عن المجتمع، ص ١٥٢ .

٢٩- ينظر: هيود، اندريو، مدخل إلى الايديولوجيات السياسية، ص١٩٠ .

٣٠- مايال، جيمس، القومية والأمبريالية، ص١٦٩.

٣١- ينظر: ظاهر، احمد جمال، دراسات في الفلسفة السياسية، ص١٩٨.

٣٢- ينظر: اريكسن، توماس هايلاند، العرقية والقومية (وجهات نظر انثربولوجية)، ترجمة لاهاي عبد الحسين، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣٩٣، اكتوبر ٢٠١٢، ص١٦٧.

٣٣-فوكو، ميشيل، يجب الدفاع عن المجتمع، ص ٢٢٠-٢٢١ .

٣٤-ركح، عبد العزيز، مابعد الدولة- الأمة عند يورغن هابرماس، منشورات الاختلاف-دار الأمان، الجزائ، ط أولى، ٢٠١١، ص١٠٢ .

٣٥- ينظر: غليون، برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، ط ثالثة، ٢٠١٢، ص٩ .

٣٦- ينظر: المصدر نفسه، ص١٠-١١.

٣٧- ينظر:العروي،عبدالله،مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط تاسعة، ٢٠١١، ص ١٤.

٣٨- ينظر: ستانسفيلد، جاريث، العراق - الشعب و التاريخ والسياسة - ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الأمارات، ط أولى،٢٠٠٩، ص٦٢ .

المنارة للاستشارات
www.mar

٣٩- ياكوب، جوزيف، مابعد الاقليات بديل عن تكاثر الدول، ص١٨٢ .

٤٠-المصدر نفسه، ص١٩٧ .

٤١- ينظر: ستانسفيلد، جاريث، العراق – الشعب و التاريخ والسياسة -، ص ٣٣- ٣٤ .

٤٢- المصدر نفسه، ص ٦٣ .

٤٣- ينظر:دوج، توبي،اختراع العراق،ترجمة عادل العامل،بيت الحكمة،بغداد،ط اولى،٢٠٠٨، ص٩ .

٤٤-كرمانج، شيركو، صدام الهويات في العراق، ضمن كتاب(صراع الهويات في العراق) تحرير اماتيزيا بارام واخرين، ترجمة مصطفى نعمان احمد، دار ميزوبوتامبيا، بغداد، ط اولى، ٢٠١٧، ص ٧٩-٨٠ .

٤٥- ينظر: ستانسفيلد، جاريث، العراق – الشعب و التاريخ والسياسة - ، ص١٧.

٤٦- دافيس، اريك، مذكرات دولة (السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث)، ترجمة حاتم عبد الهادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط اولى ، ٢٠٠٨، ص٣٠.

٤٧-المصدر نفسه، ص٣١ .

٤٨-مار، فيبي، عراق واحد ام عراقات: ما الذي حدث للهوية العراقية؟، ضمن كتاب(صراع الهويات في العراق) تحرير اماتيزيا بارام واخرين، ترجمة مصطفى نعمان احمد، دار ميزوبوتامبيا، بغداد، ط اولى، ٢٠١٧، ص ٣٦-٣٧ .

٤٩- ياكوب، جوزيف، مابعد الاقليات بديل عن تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، بيروت- الدار البيضاء، ط اولى، ٢٠٠٤، ص١٧٢.

٥٠- ينظر: دافيس، اريك، مذكرات دولة (السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث)، ص١٥-١٦ .

٥١-المصدر نفسه، ص١٥ .

٥٢- العلوي، حسن، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠، دار الحياة، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٥٦-١٤٧ .

المنارة للاستشارات
www.mar

٥٣- ياكوب، جوزيف، مابعد الاقليات بديل عن تكاثر الدول، ص ١٨ .

٥٤-كرمانج، شيركو، الهوية والأمة في العراق، ترجمة عوف عبد الرحمن عبدالله، دار الساقي-دار اراس، بيروت-اربيل، ط اولى، ٢٠١٥، ص ٢٣٣ .

٥٥- دافيس، اريك، مذكرات دولة (السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ص١٥ .

٥٦- ينظر: لارين، جورج، الايديولوجيا والهوية الثقافية (الحداثة وحضور العالم الثالث)، ترجمة فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص٢٤ .

٥٧- دافيس، اريك، مذكرات دولة (السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث)، ص١٢ .

٥٨-فوكو، ميشيل، يجب الدفاع عن المجتمع،، ص ٢٢٤ .

٥٩-كرمانج، شيركو، الهوية والأمة في العراق، ص ٣١٥ .

٦٠- غليون، برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، ص٤٦ .

٦١- ينظر: سيبرتان-بلان، غيوم، الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص٧٩.

٦٢- ينظر:

Herder, Johann Gottfried, Another Philosophy of History and Selected Political Writings, Translated, With introduction and Notes, By Ioannis D. Evrigenis and Daniel Pellerin, Hackett Publishing Company, 2004, p.126.

٦٣ - ينظر: كيمليكا، ويل، اوديسا التعددية الثقافية، ج الأول، ترجمة امام عبد الفتاح امام، عالم المعرفة، الكويت، عدد ٣٧٧، ط أولى، يونيو ٢٠١١، ص ٨٢ .

٦٤- ينظر: المصدر نفسه، ص ٨٣ -٨٤. يراجع أيضاً:

Gustavsson, Sverker,& Leif Lewin, (Editors) ,The Future of the Nation State, Routledge, London, First Published,1996, p.5. & Kymlicka, Will, Modernity and National Identity, in Ethnic Challenges to the Modern Nation State, Edited by Shlomo Ben-Ami & Others, Macmillan Press LTD, UK, First Published, 2000,p.18.

٦٥- ينظر:

المنارة للاستشارات
www.mar

Kymlicka, Will, Modernity and National Identity, p.17.

٦٦-ينظر: كيمليكا، ويل، اوديسا التعددية الثقافية، ج الأول، ص ٨٧ .

٦٧- ينظر:

Carens, Joseph H. Culture, Citizenship, and Community (A Contextual Exploration of Justice as Evenhandedness), Oxford Univesity Press, First Published, 2000 , p.88.

٦٨- ينظر: كيمليكا، ويل، اوديسا التعددية الثقافية، ج الأول، ص ١٣٠.

٦٩- ينظر:

Parekh, Bhikhu, Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political Theory, MacMillan Press, First Published, 2000, p.16.

70- Ibid, p.167.

٧١- النظريات المعيارية الرئيسة الثلاثة للانفصال تنظر إلى الانفصال من حيث تطبيق النظريات الليبرالية للعدالة أو مبدأ الليبرالية للحكم الذاتي، دون اعتبار لديناميات التجريد القومي والسياسي.

Moore, Margaret The Ethics of Secession and a Normative Theory of Nationalism, Canadian Journal of Law & Jurisprudence Volume 13, Issue 2 (SECESSION) ,July 2000 , pp. 225-250

٧٢- ينظر:

Moore, Margret (Edited), National Self-Determination and Secession, Oxford University Press, Oxford, 2003,p.4-5

٧٣- ينظر:

Buchanan, Allen, Secession The Morality of Political Divorce, Westview Press, USA, 1991,p.7.

٧٤- ينظر:

Moore, Margret (Edited), National Self-Determination and Secession, Oxford University Press, Oxford, 2003,p.1

٧٥- فان بروينسن، مارتن، الاكراد وبناء الأمة، ترجمة فالح عبد الجبار، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-بيروت، ط اولى، ٢٠٠٦ ، ص١٣ .

المنارة للاستشارات
www.mar

٧٦- هيود، اندريو، مدخل إلى الايديولوجيات السياسية، ص١٨٣ .

٧٧- فان بروينسن، مارتن، الاكراد وبناء الأمة، ص١٥.

٧٨- ينظر: هيود، اندريو، مدخل إلى الايديولوجيات السياسية، ص١٩٠ .

٧٩- ينظر:

Moore, Margaret ,The Ethics of Secession and Postinvasion Iraq, Ethics & International Affairs, Volume 20, Issue 1,2006, p.57.

٨٠- ينظر: Ibid,p.58.

٨١- ينظر:. Ibid,p.64-66.

٨٢- ينظر:

Margaret Moore, The Ethics of Secession and Postinvasion Iraq, p.64-65.

٨٣- ينظر:

Wellman, Christopher, A Theory of Secession The Case for Political Self-Determination, Cambridge University Press, UK, First published, 2005, p.2.

المنارة للاستشارات
www.mar